

قياس مساهمة دفع التعويضات في النشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة 1995-2017

Measuring the contribution of compensation payments to insurance activity in Algeria during the period 1995 - 2017

بن واضح الهاشمي¹ ، زيتوني كمال²

Benouada hachemi¹, zitouni kamal²

hachemi.benouadah@univ-msila.dz جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)¹

kamal.zitouni@univ-msila.dz جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)²

تاريخ الاستلام: 2020/03/05 تاريخ القبول: 2020/05/17 تاريخ النشر: 2020/06/30

© 2020 by the author(s). Published by CERIST, Algiers, Algeria. This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الملخص :

ان هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر دفع التعويضات على النشاط التقني لقطاع التأمين في الجزائر، وذلك من خلال قياس الإنتاج التقني لقطاع التأمين باستخدام مجموعة من المؤشرات من خلال حجم التعويضات وقسط التأمين، حيث كانت الاشكالية الرئيسية حول ما مدى مساهمة دفع التعويضات في النشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، ولقد أظهرت الدراسة القياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين مبلغ التعويضات والنشاط التقني لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.

كلمات مفتاحية: قطاع التأمين، التعويضات، النشاط التقني، الاحتياطات الفنية.

تصنيف JEL: G22

Abstract :

This study aims to analyze the impact of compensation payments on the technical activity of the insurance sector in Algeria, by measuring the technical production of the insurance sector using a set of indicators through the compensation amount and the insurance premium. The main problematic is: How far the compensation payment contributes to the insurance activity in Algeria during the period 1995-2017. The standard study using the vector auto-regression (VAR) showed that there is a direct and statistical link in the long term between the amount of compensation and the technical activity of the insurance sector in Algeria during 1995-2017.

Key words : The insurance sector, Compensation, Technical activity, Technical precautions

1. مقدمة:

ان النشاط التأميني بجميع أنواعه ومكوناته من بين القطاعات الهامة في الحياة الاقتصادية، فهو مصدرا من مصادر التمويل وتكوين رؤوس الأموال، وذلك من خلال مختلف الأقساط والاشتراكات المتراكمة لدى شركات التأمين، ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية للتأمين من خلال استغلال هذه المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات تحقق الازدهار والتنمية الاقتصادية. وحيث تعتبر التعويضات مؤشر هام لا يقل أهمية عن عملية الإنتاج، فهي تعبر عن القيمة الإجمالية المدفوعة من قبل شركات التأمين إلى المؤمنين بعد تعرضهم للخطر، وتخفض هذه القيمة من مجموع مبالغ المتضررين المستحقة الدفع والتي كلما ارتفعت مقارنة مع حجم الإنتاج كلما زاد مقدار التزام شركات التأمين اتجاه المتضررين، وبناءً على ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو أثر مساهمة التعويضات في النشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 ؟

ولاجابة على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالي:

1.2. الفرضية الرئيسية:

يؤثر مبلغ التعويضات على النشاط التأميني في الجزائر تأثيرا إيجابيا.

31. أهمية البحث:

تهدف من خلال هذه الورقة إلى التعرف على عناصر الاحتياطات التقنية ضمن خصوم شركات التأمين وأهمية تكوينها في مواجهة التزاماتها تجاه المؤمن لهم، وبالتالي تعزيز ملاءمتها المالية، وذلك من خلال دفع التعويضات الى المؤمنين في أقل فترة زمنية ممكنة.

41. المنهج المتبع:

قصد دراسة ومعالجة الموضوع إعتدنا في هاته الدراسة على مجموعة من المناهج هي:

• **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يفيد سرد الأفكار فيما يتعلق بمفهوم الاحتياطات

والتعويضات التقنية في شركات التأمين من خلال وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة

في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 ؛

• المنهج الإحصائي: في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومحاولة بناء النموذج الأنسب للدارسة.

ولتحقيق ما سبق، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر الأساسية التالية:

- عمليات النشاط التأميني في شركات التأمين: الاكتتاب والتعويضات
- التحليل الكلي لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة: 1995-2017
- عرض الدراسة الاقتصادية والقياسية المحددة للنشاط التأميني في الجزائر.

2. عمليات النشاط التأميني في شركات التأمين: الاكتتاب والتعويضات

تعتبر عملية الاكتتاب أو الانتاج والتعويضات من المهام الأساسية في النشاط التأميني للشركات التأمين، كونها المحددة في رفض أو قبول الأخطار، وذلك دون تعرض المركز المالي للخطر.

1.2. مفهوم عملية الاكتتاب أو النشاط التقني

هي عملية تقنية وفنية لدراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها، حيث يتم تنظيم العملاء أو الزبائن بموجب السياسة التي تحددها شركات التأمين بما يحقق أهدافها واستراتيجياتها المتعددة (أسامة عزمي سلام، 2010، ص 158)

2.2. المبادئ الأساسية للاكتتاب أو النشاط التقني

إن الهدف الرئيسي في عملية الاكتتاب هو ذلك النشاط الذي يهدف الى الحصول على عمليات مرجحة، ولتحقيق هذا الهدف، حيث يجب على كل شركة تأمين إتباع مبادئ أساسية للاكتتاب. (حربي محمد عريقات، 2010، ص 62)

أ. اختيار العملاء أو الزبائن: حيث يتم بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها شركة التأمين حيث يجب أن يكون لديهم معدل الخسارة ضمن المعدل الطبيعي بحيث لا يزيد عن معدل الخسارة المفترض في سلم الأسعار الذي تستخدمه الشركة؛

ب. المحافظة على توازن بين مختلف الزبائن: حيث يتم القيام لكل نوع من منتجات التأمين والعمل على موازنة صحيحة داخل كل فئة، بمعنى وجود توازن بين المؤمن له الذي

تنخفض خسائره عن المتوسط حتى يكون سعر الفئة (السعر المتوسط) كافيا لدفع كل المتطلبات والمصروفات لكل الزبائن.

ج. العدالة والإنصاف بين حملة الوثائق: يعني أنه يتم وفق مبدأ العدالة في التسعير، ويجب أن يتحمل كل الزبائن والعملاء من مالكي الوثائق تكلفتها الحقيقية من الخسائر والمصاريف، بمعنى آخر يجب أن يكون قسط التأمين متساوي مع درجة احتمال حدوث الخطر(حربي محمد عريقات، 2010، ص63).

3.2. خطوات عملية الاكتتاب أو النشاط التقني

تتلخص الخطوات المتبعة في عملية الاكتتاب في الأتي: (حربي محمد عريقات، 2010، ص62)
أ. إصدار بيان عن استراتيجية الاكتتاب من قبل شركة التأمين: تصدر شركة التأمين بيان عن اجراءات الاكتتاب، والتي يجب أن تكون متناسقة مع أهداف الشركة؛

ب. الاتصال بمصلحة البيع: عند عملية الاكتتاب في الوثيقة، تقوم شركة التأمين بالاتصال بمصلحة البيع في شركة التأمين، ويبدأ الاكتتاب المبدئي مع الوكيل في الخارج (الاكتتاب الخارجي)، ويتم إبلاغ الوكيل بأنواع طالبي التأمين المقبولين، المختلف عليهم، المرفوضين.

ج. تجميع كافة المعلومات عن العملاء: يطلب المكتب شروطا معينة من المعلومات لمساعدته على اتخاذ القرار المناسب إما بقبول الطلب أو رفضه؛ وتختلف المعلومات المطلوبة باختلاف نوع التأمين ومن مصادر المعلومات المطلوبة لعملية الاكتتاب مايلي:

- **طلب وثيقة التأمين:** هو المصدر الأساسي للمعلومات والتي تصدره شركة التأمين ويقوم طالب التأمين بتعبئته.
- **تقارير الوكلاء:** هو مصدر للمعلومات لشركات التأمين، وتطلبه من الوكيل بتقييم العملاء طالبي التأمين أو الاكتتاب خلال فترة زمنية معينة.
- **تقرير المعاينة:** تطلب شركة التأمين تقرير المعاينة إذا كان فيه امكانية حدوث الخطر من عدمه، حيث تستقصى شركة خارجية عن طالب التأمين وتقديم تقرير مفصل عنه.

- **المعاينة المادية:** ويمكن أن تطلب هذه المعاينة قبل قبول تأمين الممتلكات والمسؤولية فيمكن أن يعاين الوكيل أو ممثل الشركة المبنى أو المصنع المطلوب التأمين عليه ماديا، ويقدم تقريرا عن ذلك للمكتب.
 - **تقارير الفحص الطبي:** تطلب شركة التأمين تقارير الكشف الطبي على المكتتبين فيما يخص كل نوع معين من التأمينات وذلك قبل أن تحدده الشركة.
 - د. **تحليل المعلومات وإدارة الخطر:** تتحدد المعلومات المختلفة ليتم فحصها لتأكد من صحتها وتحليلها بهدف تقييم الخطر القابل للاكتتاب فيه.
 - ذ. **اتخاذ قرارات الاكتتاب:** يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب وتوجد ثلاثة قرارات أساسية بالنسبة للطلب المبدئي لتأمين.
 - قبول طلب التأمين والتوصية بإصدار وثيقة التأمين.
 - قبول طلب التأمين بشرط وجود قيود معينة وإجراء تعديلات.
 - رفض طلب التأمين.
 - ر. **تحديد القسط التأميني:** يتحدد القسط بما يتناسب مع درجة الخطر.
 - ز. **إصدار وثيقة التأمين:** هي عبارة عن وثيقة لاثبات التغطية التأمينية
- 4.2. عملية التعويض في شركات التأمين:** هي تلك العملية التقنية المتعلقة بدفع التعويضات المستحقة للمؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده؛ حيث في شركات التأمين هناك مصلحة أو دائرة متخصصة بدراسة التعويضات المقدمة، وتحديد مدى دفع المبالغ المستحقة من خلال تسوية الخسائر، والشخص المسؤول عن الخسائر (أسامة عزمي سلام، 2010، ص 160).
- أ. **الأسس المتبعة في تسوية التعويضات:** توجد ثلاث أسس لتسوية التعويضات من وجهة نظر المؤمن (أسامة عزمي سلام، 2010، ص 160):
- **التحقق من صحة التعويضات المقدمة:** وهذا بهدف تحديد التغطية التأمينية لشخص طبيعي أو معنوي؛

● **العدالة والسرعة في تسديد التعويضات:** إن التأخر أو عدم تسديد التعويضات

بعد التأكد من صحتها يضر بسمعة الشركة ويؤثر ذلك سلبا على مبيعاتها.

● **تقديم المساعدة للمؤمن لهم:** حيث أن شركة التأمين تقوم بتقديم مختلف المساعدة

والاستشارات الى المؤمنين لهم وهذا لا علاقة له بالشروط التعاقدية معهم، ولكن على

شركات التأمين أن تقوم بذلك لما فيه من أثر سمعة شركة التأمين في سوق التأمينات

وسينعكس إيجابيا على مبيعاتها.

ب. تسوية المطالبات بالتعويض:

يعرف الشخص الذي يقوم بتسوية التعويضات (الخسائر) في شركة التأمين بخبير التسوية

قد يكون أحد الأشخاص المذكورين فيما يلي: (حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل،

2010، ص66):

✓ **وكيل التأمين:** تفوض شركة التأمين في كثير من الأحيان وكلائها لتسوية التعويضات

وتسديدها وذلك ضمن شروط معينة يتم الاتفاق عليها، وتمتاز هذه الطريقة بالسرعة في

التسديد وتقليل مصاريف عملية التسوية والمحافظة على ثقة المؤمن لهم بشركة التأمين.

✓ **تسوية الخسائر التابعة لشركة التأمين:** وهو أحد موظفي شركة التأمين والمتخصص في

هذا المجال، حيث يقوم هذا الشخص بإجراء الدراسات الضرورية قبل التسديد، ثم بعد التأكد

من صحة التعويضات يقوم بإجراءات التسوية والتعويض للزبائن.

✓ **تسوية الخسائر المستقل:** هو شخص مستقل يعمل لحسابه الخاص أو مؤسسة

متخصصة في مجال تسوية الخسائر.

5.2. خطوات عملية التعويض:

تتم عملية تسوية تعويضات المؤمن لهم بمجموعة من الخطوات والتي سنلخصها في الأتي (حربي

محمد عريقات؛ 2010، ص66، 67):

أ. **التبليغ عن وقوع الخسارة:** حسب شروط شركات التأمين التي تنص أن وثائق التأمين

يتوجب على المؤمن له أن يقوم بالتبليغ فورا بعد وقوع الخسارة أو خلال فترة زمنية محددة عن

الخسارة التي تعرض لها وقد تصل هذه المدة من 48 ساعة إلى 30 يوم حسب نوع التأمين وإذا تجاوز المؤمن له هذه المدة فإن ذلك قد يؤدي إلى ضياع حقه في المطالبة.

ب. إثبات الخسارة: يتوجب على المؤمن له أو المستفيد أن يقدم لشركة التأمين دليلاً أو إثبات بالخسارة التي حدثت وذلك من خلال التقارير التي يحصل عليها من الجهات المختصة.

ج. دراسة التعويضات والتأكد من مدى صحتها: وذلك من خلال دراسة حجم الخسائر، لتنتظر منه الرد بالإجابة على سلسلة من التساؤلات تتمثل كالتالي:

- هل وقعت حجم الخسارة أثناء فترة سريان وثيقة التأمين؟
- هل تغطي الوثيقة الخطر الذي هو سبب الخسارة؟
- هل وقعت الخسارة في المكان المؤمن عليه؟
- هل هذا النوع من الخسارة مغطى من الناحية التأمينية؟
- هل التعويضات من المطالبات الاحتمالية أو هي حقيقية؟

د. اتخاذ قرارات تسديد التعويضات: بعد دراسة حجم التعويضات وإجراء التحريات المناسبة يجب على مسوي الخسائر أن يتخذ أحد القرارات التالية:

- قبول دفع التعويضات كاملاً.
- رفض التعويضات لكونها غير مغطاة بموجب وثيقة التأمين.

3. التحليل الكلي لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

يمكن التركيز على تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر، من خلال عرض وتحليل بعض الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بهذا النشاط، من خلال الشكل البياني رقم 1 والجدول رقم 1.

الجدول (01): تطور إجمالي مؤشرات قطاع نشاط التأمين خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: مليار دج

رقم الأعمال CA (مليار دينار)	التعويضات RE (مليار دينار)	متغيرات السنة
13,02	7,221	1995
15,06	8,221	1996
15,60	7,749	1997
16,02	8,525	1998
17,12	10,024	1999
19,5	12,560	2000
21,78	14,022	2001
28,96	14,804	2002
31,31	17,146	2003
35,75	17,150	2004
41,62	52,361	2005
46,47	23,994	2006
53,78	25,470	2007
67,88	34,772	2008
77,33	36,056	2009
81,71	35,678	2010
86,67	43,176	2011
99,63	50,707	2012
113,9	54,059	2013
125,5	61,832	2014
127,9	71,088	2015
130,9	62,353	2016
135	74,887	2017

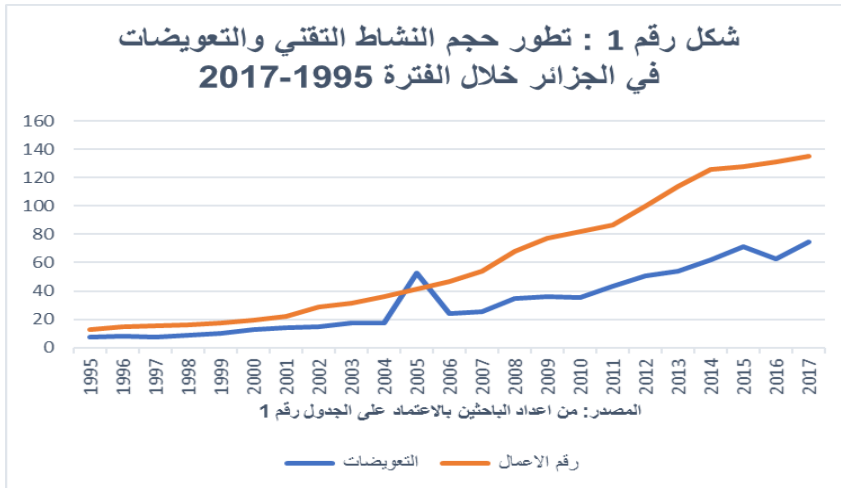
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير نشاط التأمين في الجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر، للسنوات 1995-2017

فمن خلال الجدول أعلاه الذي يعبر عن مؤشرات قطاع التأمين في الجزائر على خلال فترة الدراسة (1995-2017) حيث نلاحظ مايلي:

✓ عرف إنتاج قطاع التأمين تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2017 ، إذ إنتقل من 13,02 مليار دج سنة 1995 الى سنة 1999 بلغ حوالي 17 مليار دج ثم يرتفع سنة 2000 ليلبغ 19,5 مليار دج ومن سنة 2002 ، وفي سنة 2004 عرف سوق التأمين نمو إزدهار ملحوظا حيث سجل ارتفاع في كبير إنتاج الأقساط قدر بأكثر من 23% سمح للإنتاج بالانتقال من 28,9 مليار دج إلى 35,7 مليار دينار، ويعود سبب هذا النمو إلى ارتفاع مستوى الاستثمار الوطني (برنامج النمو)، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين، أما في سنة 2003 والتي تميزت بحدوث كوارث طبيعية وتقنية متمثلة في سقوط طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية، وزلزال بومرداس، حيث سجل إنتاج التأمين في هاته السنة 31,3 مليون دج تغيرا موجبا قدره 8% وقد كانت المساهمة الأكبر للشركات التقليدية بحصة قدرها 66%، بحجم إنتاج قدره 31 مليار، يمكن الإشارة فإن نشاط التأمين يتميز بتذبذب محفظته وهذا يخص شركات ذات النشاط الموجه نحو الأخطار الصناعية، أما سنة 2005 بلغ الإنتاج الإجمالي 41,6 مليار دينار، مسجلا تطورا بنسبة 16% عن السنة السابقة، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة قد انتقل من 53,7 مليار سنة 2007 دينار إلى أكثر من 129 مليار دج نهاية 2015، بمعدل نمو بلغ 140%، وقد عرفت هاته الفترة تراجعا في حصص الشركات العمومية مقارنة بالشركات الخاصة، أما في سنة 2017 فقد بلغ الانتاج حوالي 135 مليار دج .

لكن ما يميز إنتاج التأمين في الجزائر هو هيمنة القطاع العام على إنتاج القطاع، حيث لم تنزل حصة المؤسسات العمومية عن 60% طوال فترة الدراسة، بالنسبة لإنتاج التأمين حسب الفروع في السوق الجزائر فإن السيطرة كانت ولا تزال لفرع السيارات، وبصفة أدق للتأمينات الإجبارية للمسؤولية المدنية الذي بلغت 44% من إجمالي إنتاج القطاع؛

✓ عرفت حجم التعويضات تطورا متذبذبا في الفترة محل الدراسة، حيث إمتازت بالتقارب خاصة في السنوات الثلاث الأولى من سنوات 1995-1999، حيث بلغ سنة 1995 حوالي 7,22 مليار دج وأما سنة 1999 فقد بلغ حجم التعويضات حوالي: 10,02 مليار دج، ليصل سنة 2000 الى مبلغ 12,56 مليار دج الى غاية 2002 لترتفع الى 14,80 مليار دج، أما في سنة 2003 التي عرفت خسائر ضخمة على إثر سقوط طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية، وزلزال مدينة بومرداس حيث سجلت قيمة التعويضات في هاته السنة أكثر من 17 مليار دج بزيادة عن السنة الماضية قدرها 02,3 مليار دينار، ويعتبر عام 2005 استثنائيا، حيث بلغت التعويضات قيمة قياسية بـ 52 مليار دينار، هذا نتيجة لتعويض المتضررين من حادث المجمع الكيميائي بسكيكدة GLIK Skikda، وأما في الفترة ما بين 2006-2011 تميزت بعودة حجم التعويضات إلى مستواها الطبيعي، حيث قدرت بحوالي 24 مليار في سنة 2006، وبقيت في إرتفاع تدريجي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين لصالح المؤمن لهم بلغت مبلغ قدره 50,7 مليار دج سنة 2012، حيث قدرت نسبة الإرتفاع بـ 21%، في حين شهدت التعويضات المدفوعة خلال سنة 2013 زيادة قدرها 03,3 مليار دينار، محققة بذلك تغيير إيجابي بقيمة 07%، أما سنة 2014 فقد كانت التعويضات في حدود 62 مليار دينار، اما في سنة 2017 فقد كانت التعويضات في حدود 74 مليار دينار. والشكل الموالي يبين تطور حجم النشاط التقني والتعويضات في الجزائر:



4. عرض الدراسة الاقتصادية والقياسية المحددة للنشاط التأميني في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي حدثت على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية محل الدراسة، وفق الأساليب القياسية المستخدمة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2017؛

1.4. تحليل المتغيرات الدراسة .

إن أهم العوامل التي تأثر في تحليل الدراسة: رقم الاعمال قطاع التأمين، التعويضات المدفوعة، والجدول التالي يظهر لنا العلاقة المتوقعة بين مختلف متغيرات الدراسة.

الجدول (02): دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج.

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
رقم الأعمال قطاع التأمين: النشاط التأميني	CA	المتغير التابع
التعويضات المدفوعة	RE	المتغير المستقل

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

2.4. دراسة اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر؛ ومن خلال دراسة الاختبار تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الملحق رقم 1:

من نتائج تقدير النموذج عند المستوى 1st Difference

- اختبار وجود الجذر الأحادي:

$$\begin{cases} H_0 : \phi = 1 \\ H_1 : \phi < 1 \end{cases}$$

$$t_{\phi} < t_{tabulé}$$

ومنه: تقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر أحادي ذلك عند مستوى دلالة معنوية 5%.

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

$D(CA)$ مستقرة، المتغير (CA) متكامل من الدرجة الأولى، أي أن: $I(1) \rightarrow (CAC)$.

$D(RE)$ مستقرة، المتغير (RE) متكامل من الدرجة الأولى، أي أن: $I(1) \rightarrow (RE)$.

3.4. دراسة السببية:

إن اختبار السببية حسب مفهوم "Granger" يتم على كل الثنائيات الممكنة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمأخوذة باللوغاريتم والجدول التالي يلخص هذه العلاقات، عند قراءة الشكل أعلاه يمكننا استنتاج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة والتي نعبر عنها كمايلي:

الجدول (03): نتائج اختبار السببية حسب مفهوم "Granger"

إحتمالها (Prob)	إحصائية فيشر المحسوبة	الفرضيات
0,957	0,04	$D(RE)$ لا تسبب $D(CA)$
0,957	0,05	$D(CA)$ لا تسبب $D(RE)$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews. 9)

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر 5%، نرفض فرضية وجود سببية بين التعويضات والنشاط التأميني، بينما نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى عدم وجود علاقة سببية أن النشاط التأميني والتعويضات؛

4.4. اختبار علاقة التكامل المتزامن.

من خلال النتائج التي تحصلنا من اختبار علاقة التكامل المتزامن؛ وجدنا أن السلاسل (CA) ، (RE) ، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما أن هذه المتغيرات تتجه لمركبة الاتجاه العام ذات التغير عشوائي، بينما الحد الثابت متكامل مع بعضها، هذا ما يؤدي

إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen، وفي ظل المعطيات و النتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

5.4. درجة تأخير المسار VAR:

من أجل تحديد درجة تأخير نموذج VAR يجب بالاعتماد على المعيارين AIC و SC، وبالاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم الجدول (04): تحديد درجة تأخير المسار VAR

SCH	AIC	
13,0713	12,1461	P=1
14,1386	12,4733	P=2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيارين Schwarz، Akaike وجدنا أن درجة التأخير هي (P= 1).

✓ اختبار جوهنسون (Johansen):

وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، و منه سنجري

الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

- الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

جدول رقم الجدول (05) : اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

johansen	T statistic	Value 5%
r=0	3.45	15.49
r=1	0.62	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية كانت كمايلي:

مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، ومنه توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛

الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم الجدول (06) : اختبار القيمة الذاتية العظمى

johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	2.82	14.26
r=1	0.620	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (EViews. 9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

i

في الفرضية (i) نرفض الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية؛ وذلك لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، منه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

بهذا نكون قد توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة (أو بين البعض منها) تعبر عنها علاقة التكامل المتزامن التي تم قبول وجودها عند مستوى معنوية قدره (5%)، ما يعني أن هذه المتغيرات لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل.

6.4. دراسة تقدير العلاقة بين التعويضات والنشاط التأميني في الجزائر

بعد أن توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، فإن المرحلة التالية في تحليل الانحدار الذاتي هي مرحلة التقدير وأهم الاختبارات؛ من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام الحالة التالية:

✓ تحديد نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة للنشاط التأميني

$$\begin{aligned} \text{LOGCA} &= 0.567 * \text{LOGCA}(-1) + 0.291 * \text{LOGCA}(-2) + \\ & 0.0213 * \text{LOGRE}(-1) - 0.372 * \text{LOGRE}(-2) + 4.49 \\ R^2 &= 0.36 \quad F = 2.70 \quad N = 22 \end{aligned}$$

نلاحظ أنه إذا ارتفع النشاط التأميني خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع التعويضات خلال الفترة (t) بمقدار (0,02) في حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين التعويضات والنشاط التأميني .

من نتائج النموذج المقدر نلاحظ أن لوغاريتم النشاط التأميني مفسر بنسبة % 36 بقيمة السابقة والقيم اللاحقة n+1 لباقي المتغيرات.

- إحصائية فيشر:

$$F_{\text{calculé}} = 2.70 > F_{\text{tabulé}}^{\alpha=0.05} = 2.65$$

ومنه: نقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي قبول المعادلة السابقة.

و عليه، فإن دالة لوغاريتم النشاط التأميني مقبول مقبولة إحصائيا.

5. نتائج الدراسة:

أظهر التحليل المقدم حول مدى مساهمة التعويضات في النشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة 1995 و 2017، بأنه يعاني ضعفا في النشاط التقني بناء على ما يلي:

5.1. نتائج الدراسة التحليلية:

من خلال الدراسة التحليلية تبين مايلي:

- عرف إنتاج قطاع التأمين تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2017 وهذا راجع الى ارتفاع الناتج المحلي الداخلي للفرد في الجزائر من جهة والزامية بعض منتجات التأمين من جهة أخرى؛
- سوق التأمينات في الفترة الممتدة من 1995 وحتى سنة 2017 تحت سيطرة فرعين كبيرين هما فرع السيارات، وفرع تأمين الأخطار الصناعية؛

- فيما يتعلق بتقييم أداء قطاع التأمين الجزائري من ناحية درجة الوفاء بتعويض المستأمنين عن الأضرار التي لحقت شخصهم أو ممتلكاتهم، فإنه يسجل ضعفا في هذا الجانب، حيث لم يتعد متوسط نسبة التعويضات المدفوعة إلى 74 مليار دج سنة 2017.

- تراجع سوق التأمينات في الجزائر بصفة عامة، يرجع الى تماطل في صرف تعويضات الحوادث للمتضررين المؤمنين لدى شركات التأمين. خاصة عندما يتعلق بفرع السيارات التي تعد النقطة السوداء في القطاع للتأخر الكبير المسجل في تعويض المؤمنين.

5.2. نتائج الدراسة القياسية :

من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين مايلي:

- السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
- توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛
- وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة؛
- النموذج القياسي ذات جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل؛
- وجود علاقة طردية بين التعويضات والنشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة الدراسة.

5.3. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية في دراستنا لهذا الموضوع على النحو التالي:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05% لوجود تأثير متبادل بين النشاط التأميني (أقساط التأمين) والتعويضات في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، حيث وصحة النتائج التحليلية والقياسية تؤدي بنا الى اثبات الفرضية الرئيسية.

5.4. الاقتراحات:

إن ارتفاع النشاط التقني المتعلقة بالعملية التعويضية وانعدام السرعة في التعويض لمختلف الاخطار التي تستغرق مدة طويلة ساهم في ضعف فعالية سوق التأمين في الجزائر، لذلك فإننا نقترح لأجل ترقيته ما يلي:

- يجب العمل والتشجيع على تقديم منتجات تأمينية تتطابق مع واقع المجتمع وبسعر (قسط تأميني) مقبول؛
- على شركات التأمين إيجاد طرق عملية لكسب ثقة زبائنها من خلال تقديم النصائح المتخصصة في كيفية اكتتاب الوثيقة وتبيان البنود المتعلقة بها وما يجب فعله عند الحادث؛
- تقديم شركات التأمين لمنتجات التأمين على الأشخاص بحسب واقع المجتمع الذي تنشط فيه الوكالات التجارية المقدمة للمنتجات (التكيف مع البيئة الثقافية والجغرافية للمنطقة).
- ضرورة نشر الوعي والثقافة التأمينية من خلال الندوات والدورات ووضع برامج إعلامية في مختلف وسائل الإعلام بهدف زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد.
- تنقيح وتحديث التشريعات الخاصة بالتأمين بشكل دوري للتجاوب مع مستجدات النشاط، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

7. أفاق البحث:

- ✓ أثر صدمات السياسة الاقتصادية على قطاع التأمين في الجزائر؛
- ✓ تحليل النشاط التأميني في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي؛
- ✓ أهمية التحليل العاملي على الطلب التأميني في الجزائر.

المراجع:

- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى(2010)، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
- حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
- يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسي،(2011) إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
- مديرية التأمينات (2019)، التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين في الجزائر، وزارة المالية، الجزائر، 2017-1995.
- المجلس الوطني للتأمينات(2019) التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين في الجزائر، الجزائر، 2017-1995.

الملاحق:

ملحق رقم 1: النتائج المحصل عليها من انطلاقا من اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المستوى Level						الاختبار/المتغيرات
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	
-0,659	-2,674	-1,164	-3,632	-1,524	-3,004	(CA)
3,512	-1,959	-5,562	,6323-	-0,652	,0203-	(RE)
المستوى 1st Difference						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	
-5,365	-1,958	-3,098	-3,673	-5,268	-3,012	D(CA)
-6,435	-1,958	-6,132	-3,658	-6,292	-3,020	D(RE)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (EViews. 9)